دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المثقفون والممارسة السياسية : جدلية الاستبعاد / الاستقطاب
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	صابر، حماد
المجلد/العدد:	مج23, ع259
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2000
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	20 - 26
رقم MD:	716157
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الثقافة والسياسة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/716157

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المثقفون والممارسة السياسية: جدلية الاستبعاد/الاستقطاب

حماد صابر

أستاذ باحث، كلية الحقوق - فاس - المغرب.

مقدمة

تقف الإنتلجنسيا اليوم، حذرة منطوية على نفسها، مشتتة ومنعزلة عما يدور ويجري في الحياة السياسية، في شبه عجز عن بذل المجهود المطلوب للاستفادة من قيم ومنجزات العصرنة والحداثة في العالم المعاصر، وذلك، من جراء ما يشوب العلاقة بين السلطة السياسية والمثقفين، من مظاهر الشك وعدم الثقة، بل التناقض والعداء في الكثير من الأحيان. وهي، من دون شك، علاقة تنطوي على خسارة كبيرة للبلد في إنجاز المهام التاريخية، ومنها تأسيس الحرية على نحو جديد، وفي صيغها المختلفة، وتحقيق الديمقراطية التمثيلية، وكذلك المشاركة في جهود التنمية الشاملة والمستديمة بإعمال الأدوات العلمية والثقافية للتخفيف من عبء المكان والزمان[1].

إذن فأزمة المثقفين تتشكل في تمظهرات القطيعة السياسية والثقافية مع السلطة السياسية التي غالباً ما تلجأ في سعيها لتحقيق غاياتها إلى أهل الثقة، بدل أهل الخبرة والمعرفة، وتعمل على تعيين أولئك في وظائف ومناصب لا تحتمل غير المتخصصين في أعمالها، بل في المراكز الحساسة لصنع القرار على المستويين المحلي والوطني[2].

وفي سياق استراتيجية الاستبعاد هاته، طغت على صورة العلاقات بين مجمع السلطة، والسراتية الثقافية مظاهر عدم الثقة، واستنكاف هذه الصفوة من المشاركة في استثمار العلم والثقافة للتفكير والتخطيط لقضايا الدولة والمجتمع.

ولكن مع التقدم السريع والهائل في كافة مجالات الحياة السياسية الداخلية والدولية، صارت الأمور المطروحة على السلطة كثيرة ومتشعبة ومتنوعة إلى أبعد الحدود، فصار من

(١) بول كلافال، **المكان والسلطة**، ترجمة عبد الأمير ابراهيم (بيروت: [د. ن.]، ١٩٩٠)، ص ١٥.

(٢) ألفين توفلر، **تحول السلطة: المعرفة والثروة والعنف في بداية القرن الواحد والعشرين**، ترجمة حافظ الجمالي وأسعد صقر (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩١)، ص ٣٣.

المستحيل على صانعي القرار اتخاذ القرارات الملائمة، في كل هذه المجالات، دون الاستناد إلى دراسات وآراء الطبقة المثقفة والعالمة في تلك القضايا.

وبسبب تشعب وتعقد ما يواجه السلطة من نوازل، فإن حاجتها إلى التخصصات المختلفة علمياً، والخلفيات المتنوعة ثقافياً، كان وراء استنجاد السلطة السياسية بالمثقفين، وبخاصة بعد تيار العولمة الجارف، من أجل مواجهة مجمل التحولات المتبادلة الحاصلة بين ما هو دولي وما هو وطني وتداخلهما.

وليس معنى هذا تحويل المفكرين إلى موظفين قارين في دواليب أجهزة الدولة؛ بل الاستفادة من خبرتهم وعلمهم، بواسطة اللجان المؤقتة التي تتشكل من أهل الفكر والخبرة في المجالات المختلفة لدراسة قضية معينة، ثم تنتهي مهمتهم بانتهاء مهمة اللجنة، واستنفاد موضوع تلك الدراسة.

وهذه الممارسات ذاتها، هي التي تدفع بالمثقفين إلى الاختلاط بمشاكل الحياة السياسية، كما تدفع بأصحاب القرار السياسي أيضاً إلى تنمية اهتماماتهم العلمية والثقافية. وتكون السلطة السياسية بذلك قد عمدت إلى آلية استقطاب المثقفين، وإدماجهم في إنجاز المشروعات الاجتماعية/ الاقتصادية، والسياسية الوطنية[٣].

أولاً: ممانعة المثقفين واستراتيجية الاستبعاد

يحرص رجال الثقافة والسياسة على أن يكون لهم رأي وحضور في قضايا الشأن العام وفي مجالاته[٤]؛ إلا أن السياسي ينكر على كل الطاقات والفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة حق وواجب بعث البلد، فالسياسي وحده يملك القوة التي لا غنى عنها لتجديد النهضة الوطنية.

وعليه فاستحواذ السياسي على قضايا الشأن العام كان وراء تعميق الفجوة وتباعدها بين المثقفين والسلطة السياسية، وحيازته تلك لأجهزة السلطة لا يمكن أن تتسع لكل ذلك الاختلاف والتنوع الداخلي في البلد[٥].

وبصورة عامة، ومن خلال ما طرح، لم تعد نظرة السلطة الرسمية المتمتعة بالسيادة والفعل إلى المثقفين كطليعة وصفوة المجتمع، بل تنظر إليهم كأدوات للحكم، في عمليات التبرير لممارساته؛ أي أن يكونوا دعاة للنظام لإضفاء الشرعية على سياساته، والترويج لها، والبحث لها عن المبررات السياسية والتأصيلات الفكرية[٦].

وكل نظام سياسي تنطبق عليه هذه المواصفات يعتبر نظاماً فريداً من نوعه، فهو نظام يعلو على التاريخ العام، وعلى تطور الحركة الوطنية والفكرية، بل يعلو على المجتمع ككل؛ وبذلك

---

(٣) أنور عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش، ١٩٥٢ ـ ١٩٧١**، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ٢٠٤.

(٤) محمد الدغمومي، **أوهام المثقفين**، سلسلة شراع؛ ١٧ ([طنجة: وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال]، ١٩٩٧)، ص ٤٩.

(٥) الطاهر لبيب، «تساؤلات حول المثقف العربي والسلطة،» **الوحدة**، السنة ١، العدد ١٠ (تموز/يوليو ١٩٨٥)، ص ٨.

(٦) انظر: سعد الدين ابراهيم، «تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعي القرارات في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٤)، ص ٢٢.

فهو نظام يرتفع فوق المصالح السياسية للطبقات الاجتماعية، ويرتبط بمصالح الأوليغارشية المدنية والعسكرية[٧].

١ ـ المثقفون والهجرة الداخلية: اغتيال العقل

تميل البيروقراطية عادة إلى قتل المواهب الصاعدة في المجتمع، وإلى اعتراض طريق الناجحين منهم، لأنها لا تقبل بحكم موقعها دخول العناصر المثقفة الواعية في المجتمع، داخل صفوفها، وحتى إذا ما حصل ذلك، فإنها لا تضعها في مكانها الصحيح والملائم لمؤهلاتها وطاقاتها.

وفي مقابل هذا الاستبعاد والإقصاء الممارس من طرف السلطة السياسية تجاه الأنتلجنسيا، كانت ممانعة هذه الأخيرة عن تبرير ممارسات النظام الإجرائية والقيمية، فكانت الهجرة الداخلية، والانغلاق على الذات، من طرف المثقفين، فهم موجودون في بلادهم، وغير موجودين، موجودون بأجسامهم وبعملهم الروتيني، ومشاكل حياتهم اليومية الصغيرة، ولكنهم غير موجودين بعقولهم ولا بقدراتهم وطاقاتهم الحقيقية.

فهم متفرجون سلبيون، يشاهدون الأحداث تجري أمامهم، ولا يساهمون فيها، وربما رأوا بلادهم كلها تتعثر أمامهم، ولكنهم عاجزون عن المحاولة، أو إبداء الرأي، أو مشيحون بوجوههم عن الأمر كله، يعيشون في مجردات ومطلقات لا صلة لها بضجيج الحياة من حولهم[٨].

٢ ـ الصفوة السياسية وسراتية الثقافة: تعميق الفجوة

تمثل نهاية القرن العشرين ولادة جديدة للعالم، حيث إن قيماً كبرى أجبرت على الانسحاب من التداول، في حين بدأت قواعد جديدة تفرض نفسها على التواصل. ومع ذلك، وعلى الرغم من الانعكاسات والتأثيرات الكبيرة والحاسمة لهذا التجديد في القضايا الوطنية؛ فإن الاعتزاز بالمصلحة الخاصة، وعلو الشأن الشخصي والفردي على التقدير الوطني، قد بلغ شأواً أصبحت معه المواطنة معياراً شكلياً يستثمر في إطار إداري خالص يؤمن لصاحبه شروط الفائدة والمصلحة الفردية[٩].

لذلك فالشك والتناقض اللذان ميزا العلاقة بين السلطة السياسية والانتلجنسيا، لا يزالان قائمين، بل مؤثرين في مسارات الحياة السياسية للبلدان التي لا تعرف تقاليد ديمقراطية، ولا تعترف بمكانة المثقف ودوره في حياتها العامة.

كما أن الاعتقاد السائد هو أن المواصفات التي تميز الحاكم أو السياسي هي صفات خاصة، لا تتوفر عادة للمفكر أو المثقف أو الفنان، وأن أعظم فيلسوف قد يعجز عن إدارة قرية صغيرة، وبالتالي فليس من نواميس المنطق البراغماتي أن يتبادل الطرفان مكانيهما.

وإزاء هذا الاختلاف بين طبيعتي المثقف والسياسي، تتعمق روح المعاداة بين الاثنين،

---

(٧) حماد صابر، «الناصرية بين جمال عبد الناصر وأنور السادات»» (دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية الحقوق، فاس، ١٩٩٣)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٨) أحمد بهاء الدين، **المثقفون والسلطة في عالمنا العربي**، تقديم محمد حسنين هيكل، كتاب العربي؛ ٣٨ (الكويت: مجلة العربي، ١٩٩٩)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٩) محمد نور الدين أفاية، **البقاء... للإصلاح: عن العمل السياسي في زمن العولمة**، سلسلة المعرفة للجميع؛ ٦ ([د. م.: د. ن.]، ١٩٩٩)، ص ٨٦.

وتزداد الفجوة بينهما اتساعاً، حيث يزدري صاحب القرار السياسي حديث المفكرين والمختصين ويعاديهم، بينما ينطوي أصحاب الفكر والعلم على أنفسهم، أو يطلبون السلامة بالسكوت، ويصبحون بذلك معارضين إيجابيين في منظور السلطة، لأنهم يقومون بما قام به مثقفو القرون الوسطى، حيث يشترون سلامتهم بالاستسلام الفكري لغير ما يؤمنون به ويعتقدون فيه، وبذلك يتم اغتيال العقل(١٠).

ثانياً: مسؤولية المثقفين وبوادر الاستقطاب

تحفل المراحل الانتقالية عادة بالعديد من العيوب والأخطاء، لأن كثيراً من أحلام المثقفين لم تتحقق، بل إن الكثير من مظاهر القديم الذي كان عليه أن يختفي ما زال مستمراً بالحيلة أو بالقوة، في حين لا يبدو الجديد واضحاً تماماً. وهنا بالذات يصل الانفصام السياسي إلى مداه حيث التمزق بين الواقع والمثال. وإذاك تصبح السلطة هي الصواب المطلق، والحقيقة الاجتماعية هي الخطأ المطلق(١١).

وهكذا يتم الطلاق النهائي بين الفكر والسلوك حينما تغدو السلطة السياسية معياراً للحركة الاجتماعية والفكرية في خطأها وصوابها؛ مع كل ذلك فقد استطاعت الانتلجنسيا أن تشب عن هذا الطوق، وتؤثر في التفكير العام لبلادها متحدية مختلف الضغوط، القديمة منها والجديدة.

وعندما تعلو أصوات بعض المثقفين، فهم لا يدركون أن أصواتهم تلك تمثل صورة خطاب سياسي مسكون بنبرة انتقادية معارضة لواقع سياسي راكد، وهي في الآن نفسه مهووسة بضرورة التحديث المؤسسي والفكري(١٢)، حيث تدعو هذه الأصوات إلى طرح مفهوم النضال الثقافي/السياسي في إطار رؤية مشتركة ذات حمولات اجتماعية، يحددها الوعي بقيمة الوجود الإنساني في مجتمع التمايز **أولاً**، ولأنها أصوات مؤهلة لتنمية الوعي وتعميقه بمجمل المؤسسات التي يتشكل منها المجتمع، وبتحديد وظيفة كل مؤسسة، بل بإنشاء شبكة من العلاقات الجديدة في المجتمع **ثانياً**.

إن فعل وتأثير هذا المركب الثقافي/السياسي بكل أبعاده مؤهل لكي يعيد ترميم وظائف ومؤسسات المجتمعين المدني والسياسي، كما أنه مؤهل ليرد الاعتبار لأدوار المدرسة والجامعة والحزب السياسي والنقابة والإذاعة والتلفزة والصحف والمجلات والكتب في سياق العولمة الجارفة(١٣).

فكل هذه المستويات لها تأثيرها اليومي والتاريخاني في الحياة السياسية، لذا فإن غياب أي تخطيط علمي، أو تفكير منهجي، يجعل آلية التغيير السياسي والمجتمعي تفقد طابعها الانتقالي ووجهتها السليمة، فاسحة في المجال للتغيير العشوائي والفجائي. لذلك فحضور المثقف

---

(١٠) برهان غليون، **اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥)، ص ١٠٧.

(١١) غالي شكري، **دكتاتورية التخلف العربي: (١) مقدمة في تأصيل سوسيولوجيا المعرفة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٦)، ص ١٠١.

(١٢) عبد الله ابراهيم، **ثورة العقل** ([د. م.]: منشورات الزمن، ١٩٩٩)، ص ٧٤.

(١٣) حسنين توفيق ابراهيم، «العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية (رؤية أولية من منظور علم السياسة)،» **عالم الفكر**، السنة ٢٨، العدد ٢ (تشرين الأول/اكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٩٢ - ٢٠٠.

ومساهمته في هذه المراحل يعتبران أكثر من ضرورة للحفاظ على السلم والأمن الاجتماعيين[١٤].

١ ـ الثقافة والسياسة: تجسير الفجوة

إذا كان العمل الثقافي موجهاً وفاعلاً، فهو بدوره متفاعل ومتأثر بمحيطه الداخلي والخارجي، ومعبر عن مختلف الصيغ والتعابير الرائجة. وتبرز فعاليته، بصفة خاصة، خلال المراحل التأسيسية للهياكل والمؤسسات المدنية والسياسية، وكذلك المنظومات الفكرية المتمثلة في الاشتراطات التعاقدية في مجتمع الانتقال نحو العصرنة والتحديث وحقوق الإنسان[١٥].

ومن هذا المنطلق، يتحدد الدور الوظيفي/التاريخي للمثقف، كما يتحدد كذلك من خلال الكيفية التي يكون بها فاعلاً في جميع المجالات التي يرتبط بها، لأنه لا مفر له من الانخراط في مساراتها حتى يمتلك القدرة على المبادرة والإبداع في مختلف هياكل ومؤسسات المجتمعين المدني والسياسي، بإنتاج علاقات ديمقراطية حقيقية[١٦].

وارتباط الثقافة بالسياسة في دينامية العلاقات الاجتماعية يعني البحث عن الحلول لمختلف التناقضات والمعضلات التي تنبع من صلب البناء الاجتماعي: مثل التناقضات بين الطبقات الاجتماعية، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والتعارض بين الإنتاج والاستهلاك، والعمل والترفيه، وهي حلول تتغير باستمرار مع تغير المعطيات المحلية والدولية.

وهنا بالذات يظهر الدور الحاسم للثقافة، فهي التي تحدد إذن مستوى تلك الحلول وصيغها على الصعيد السياسي، كما على الصعيد الاقتصادي. وهي بذلك ـ أي الثقافة ـ قاعدة أولية، وإطار عام من القيم الضرورية التي إذا ما زالت أو انعدمت تجد السياسة، كما يجد الاقتصاد نفسيهما في الفراغ[١٧].

إذن لكي تكون هناك بنى وهياكل سياسية مستقرة يمر عبرها صراع سياسي سلمي وحضاري، وعلاقات شفافة بين الحاكم والمحكوم، واحترام لحقوق وحريات الناس، ولكي يكون هناك نشاط اقتصادي خلاق ومتكامل، يجب أن يكون هناك مجتمع متماوٍ على رغم الانقسام الطبقي، ودائم على رغم تقلب الحكومات والتيارات السياسية. ومن هنا، ومن خلال ما تقدم، يظهر بجلاء ذلك الارتباط العضوي بين الثقافة والسياسة[١٨].

٢ ـ المثقفون واختراق جدار السلطة... السبيل للاستنارة

لكي يستطيع المجتمع أن ينتج وأن يعيد إنتاج وحدته، أي نظامه واستقراره، واستمراريته، على الرغم من مظاهر الصراع الاجتماعي والسياسي التي تقسمه وتدفع ببعض

---

(١٤) محمد وقيدي، **أبعاد المغرب وآفاقه**، سلسلة شراع؛ ٢٥ ([طنجة: وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال]، ١٩٩٨)، ص ٨٠.

(١٥) عبد الغني أبو العزم، **الثقافة والمجتمع المدني**، سلسلة شراع؛ ٩ ([طنجة: وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال]، ١٩٩٦)، ص ٢٥.

(١٦) حسن قرنفل، **المجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاء أم تكامل؟** (الدار البيضاء: افريقيا الشرق، ١٩٩٧)، ص ١٤٨ وما بعدها.

(١٧) برهان غليون، **مجتمع النخبة**، دراسات الفكر العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٦٩.

(١٨) عبد الإله بلقزيز، **العولمة والممانعة: دراسات في المسألة الثقافية**، سلسلة المعرفة للجميع؛ ٤ ([د. م.: د. ن.]، ١٩٩٩)، ص ٣٩ ـ ٦٧.

أطرافه ضد الأطراف الأخرى، فعليه أن يعمد إلى ابتكار منظومة قيمية مركبة من الأخلاق والمنطق، والعلم والفن، لأنها هي التي تحدد المجال والمناخ العام للأنشطة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، لأنه من الصعب تصور بناء اختيارات سياسية ذات بعد استراتيجي، داخلياً أو دولياً، من دون امتلاك المجتمع لمنظومة فكرية وتاريخية تكون مرشداً للعمل، وآلية لإضفاء الشرعية على الممارسات السياسية للنظام(١٩).

وهنا يثور التساؤل الجوهري عن العلاقة بين الثقافة والسياسة، وهي مما لا شك فيه علاقة عضوية، ولذلك فإن انتماء المثقف سياسياً، وسواء أكان مجرد محطة لفهم ما يجري أم مشاركة في تحمل المسؤولية السياسية في إطار التداول على السلطة، فإن المثقف وفعله الثقافي يظلان نبراساً للسبيل السياسي، وآلية لمراقبة سير دواليب الدولة التي عادة ما تنزع بحكم تموقعها السلطوي إلى ممارسة الهيمنة.

والمثقف وهو ينخرط في العمل السياسي عليه أن يختار موقع المعارضة السياسية، وليس المانعة الثقافية، ويقوم بمراقبة الجهاز الذي ينتمي إليه أو يشتغل فيه، كما أن عليه أن يتساءل في كل لحظة عن مدى فعالية ما يقوم به، وما ينتجه، وأن يستوعب مجمل التحولات الوطنية والدولية، ويسخرها لتحقيق أقصى قدر من التنمية الشاملة والمستديمة لبلده(٢٠).

ومن البديهي أن الدولة والمجتمع في سعيهما لتحقيق متطلب الرفاه الاقتصادي، والنمو السياسي، يفسحان في المجال، في مؤسسات المجتمع المدني والسياسي، لكل الطاقات العارفة والعالمة، بغض النظر عن التنوع الفكري والانقسام السياسي لها، لما في ذلك من فوائد لتحسين أداء الوسيط السياسي (الحزب) بين الحاكم والمحكوم، ولخلق المناخ الملائم والطبيعي للتنافس بين مختلف مكونات المجتمع، لئلا يفقد هذا الأخير قدرته على خلق القيم والمعايير المشتركة التي تعتبر قاعدة وحدته واتساقه(٢١).

كما يجب ربط كل ذلك بالاختيارات الاستراتيجية للأمة والقائمة على تدعيم الديمقراطية وتأسيس الحرية، حيث يمكن للمثقف أن يساهم بفعالية في تجسيد هذه الاختيارات وتنمية الوعي بها في المجتمع وداخل الهيئات المدنية والسياسية والثقافية؛ والمثل الأعلى للمثقف السياسي هو قيامه بإبراز القيم المحورية، والتعبير عنها، ومواكبة تجسيدها. ولقد كان المثال المحتذى للمثقف في البلدان النامية متمثلاً في ملاحقة الفعل السياسي الليبرالي/الاجتماعي والدستوراني لسلطات الدولة ومؤسساتها(٢٢).

ولتحقيق انخراط المثقف في استراتيجية التنمية الاقتصادية والسياسية بشكل مؤسسي، لا بد من إدخال بعض التغييرات البنيوية على الحياة العامة، ومنها تغيير النظام الانتخابي، واعتماد الانتخاب باللائحة، حتى يتسنى للوسيط السياسي (الحزب) أن يعيد تنظيم نفسه أولاً، وأن يدمج في لوائحه انتلجنسيا الحزب أو الثقافة ثانياً، وهذا ما سيخرج المثقف من براثن عزلته

---

(١٩) محمد عبد الباقي الهرماسي، «المثقف والبحث عن النموذج،» في: الطاهر لبيب [وآخرون]، **الثقافة والمثقف في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٣٥.

(٢٠) محمد أحمد مرسي ومحمد حمدي النشار، «مغزى النظام الدولي الجديد بالنسبة للتعليم العالي في العالم العربي،» ورقة قدمت إلى: **ندوة التعليم العالي والنظام الدولي الجديد**، ترجمة محمد الأحمد الرشيد ([د. م.]: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٧)، ص ٣٩٣.

(٢١) غليون، **مجتمع النخبة**، ص ٢٧٥.

(٢٢) الهرماسي، «المثقف والبحث عن النموذج،» ص ٣٧.

وانزوائه، وإدماجه في الحياة الحزبية والمؤسسية في سياق اختيارات الديمقراطية التمثيلية[٢٣].

ويعتبر من الملائم أيضاً تجديد المعجم السياسي ومعه طريقة التحليل السياسي بالاستغناء عن بعض المفاهيم السياسية التي غدت تمثل عرقلة بنيوية وفكرية لكل تقدم اقتصادي أو ديمقراطي، وهي التوافق لما له من تأثير في تأخير الحسم في اختيار التوجهات السياسية الغالبة، ومن خلاله كذلك إلغاء العمل بمفهوم التمثيل النسبي لما يمثله من تعطيل لخلق أغلبية سياسية تبلور وتنفذ مشاريعها النهضوية داخل المجتمع وداخل المؤسسات السياسية والدستورية[٢٤].

بينما يبقى متطلب حسن التدبير السياسي بإدماج المثقف في الممارسة السياسية الخلاقة، الابتعاد عن نموذج الازدواج المؤسسي بين ما هو دستوري، وما هو سياسي، حتى يتسنى للرأي العام والخاص تحديد المسؤولية، وتحديد مظاهر التقصير السياسي في المجتمع لدى السلطات السياسية، من جراء الاتكالية بين الطرفين، وهذا ما يضعف أداء النظام السياسي، في حين يبقى عدم وجود المؤسسات التي تنطوي على طابع البحث والتفكير والدراسة، في شتى الفروع والتخصصات، والتي يجد فيها المثقف والباحث ملاذه وملجأه للقيام بالدراسات والأبحاث في إطار انفتاح السلطات العمومية، والمجتمع بفعالياته الاقتصادية على هذه المراكز والمؤسسات العلمية الرائدة، أكبر عرقلة لتحقيق هذا الانخراط، وذلك لأن مشكلة التقدم، إضافة إلى جانبها المادي، هي تطوير وتنوير للشعب، وبخاصة لعناصره المتميزة التي تضيء طريقه بالثقافة والعلم، وهي القوى التي ترعى عناصر استمراره، وتعصرنها بما يساير التطور الحثيث عبر العالم.

خاتمة

إذا كانت هناك ضرورة آنية ومستعجلة للحد من التدهور السياسي، ومن التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وإبعاد شبح التغيير الفجائي، فإن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا باعتماد قاعدة الديمقراطية ومقوم الحرية، وسيادة العلم والثقافة، في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لأن المقاربة الديمقراطية تتيح، ولا شك، رصد وقول بعض مكامن الاختلالات والعثرات في الجسم السياسي، عكس كل خطاب تحذيري، وكل تفاؤل مغفل؛ وان ما سيحفظ اليقظة ويحقق النهضة، هو انخراط المثقف في الفعل السياسي والنقابي والمدني، وفي آليات خلق الثروة عبر مؤسسات المجتمع وتنظيماته.

والمثقف هو المخلوق القادر على تسخير منجزات العلم والفكر والإبداع للخروج من معوقات وإكراهات العولمة، والتفكير في المستقبل، لما يحقق للبلدان النامية مغادرة الدوائر الضيقة، والدخول في الدوائر الحضارية الأكثر رحابة واتساعاً في عالم الألفية الثالثة.

وبصرف النظر عن الايديولوجيا التي يمتشقها المثقف، والراية التي يرفعها، فإن التحرر المادي والعقلي، لا يمكن أن يتحقق ضد الشعب، وإنما معه، وله لا عنه. وكل ما عدا ذلك هو عودة مقنعة إلى القرون الوسطى، وإلى عقلية النخبة الاجتماعية الملهمة والمعصومة التي تضع نفسها فوق المجتمع، بل بديلاً منه □

---

(٢٣) حماد صابر، «المغرب المعاصر بين تحقيق اللامركزية الإدارية وتعثر الوظيفة الانتخابية،» **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، العدد ٢٦ (١٩٩٩)، ص ٦٩ ـ ٨٣.

(٢٤) لأن اعتماد هذا الأسلوب يعزز من مظاهر التشرذم الحزبي وتعدديته، وغياب التعدد السياسي المطلوب في كل تنافس اجتماعي هادف وفعال داخل النظام السياسي.